برنامج دراسة الأسانيد وطرق تخريجها

إعداد: الدكتور / سيد محمد نوح
من 17-2001/3/21
بإشراف وحدة البرامج الفقهية في H.I.C
شركة الاستثمار البشري للتدريب والاستشارات
برنامج الأسانيد وطرق تخريجها
المنعقد في كلية الشريعة من 17-2001/3/21

مـراحل دراسة الأسـانـيـد

تـمـهـيـد :

هنـاك بعض الأحاديث لسنا في حاجـة للبحث في أسانيدها، لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والإطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة، لذا فقد كفينا مؤونة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون، فلا حاجة إذن لإعادة البحث فيها، وإلا صرنا كمن يكيل البحر! فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئاً.

ومن الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها – ومتونها أيضاً- ما يلي:

1- الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما:

" أي صحيحي البخاري ومسلم".

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

فوجود الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده، لأن الغاية من البحث في الإسناد إنما هو الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

ولا تغتر بما يثيره بعض الناس- باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات – في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما، ويعزون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل- أي عقلهم أو لتعاليم الطب[1] ، أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم أو غير ذلك من التعليلات.

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث ويبينوا أخطاءهم.

ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الإسلام. وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه، فهؤلاء يقولون ابتغاء الكسب الحرام، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة، والكتب ذات العناوين الخادعة. التي ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قبله العذاب، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب، فويل لهؤلاء مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون. فتارة يسمون كتبهم باسم "أضواء على السنة المحمدية، أو دفاع عن الحديث[2] ".

---

[1] كرد حديث غمس الذباب قبل نزعه وإلقائه، إذا سقط في الشراب، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب، أو أن النبي قاله بصفته البشرية، لا على أنه من الوحي!... وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفلت من أحكامها.

[2] كتاب سود صفحاته شخص يسمى "محمود أبو رية" وطبعة بمصر الطبعة الأولى 1377هـ - 1957م وقد رد عليه علماء كثيرون، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتبا سماه "ظلمات أبي رية، والشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتاب سماه "الأنوار الكاشفة".

وأخرى يسمونها "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها[1]". وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض، نسأل الله العافية وحسن العاقبة.

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث:

أ- قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم: "وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح[2]".

ب- قال ابن الصلاح في كتابة (علوم الحديث): "وهذه نكته نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق[3]".

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط، وإنما قال: بأنه مقطوع بصحتها، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث): -بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور- "قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه، وأرشد إليه، والله أعلم. (حاشية) ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الاسفرائيني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد وأبو يعلى ابن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: "وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي إسحاق الاسفرائيني، وابن فورك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة" وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمة[4].

---

[1] كتاب اقترفت تسطير مفترياته يدا من سمي نفسه "السيد صالح أبو بكر"، وطبع في مصر سنة 1974 وزعم فيه أن في صحيح البخاري /120/ حديثاً مكذباً من الإسرائيليات، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه. وأتى بكلام لا اثر فيه لعلم ولا دين، ولو كان للسنة النبوية من يحميها لما أقدم هذا المأجور الآثم على هذا العمل الخبيث.

[2] مقدمة شرح صحيح مسلم 20/1.

[3] علوم الحديث ص: 25. وأما قوله بعد ذلك: "سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن". فلا يتوهمن أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ. فاستثنيت من كونها مقطوعاً بصحتها، لا من كونها صحيحة، وذلك لأنه لم يقع الإجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال: (أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها" انظر فتح المغيث للسخاوي 47/1. إذن فالإجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين. والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن، فكل ما يثار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تشويش لبلبلة أفكار الناشئة والباحثين.

[4] الباعث الحثيث ص: 17.

2- الأحاديث التي في كتاب التزمت صحته :
والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها:
أ- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:
وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة.
قال ابن الصلاح: "وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الاسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح، في كثير من أحاديث الصحيحين"[1].
ب- صحيح ابن خزيمة:
إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالبصحة، لأن مؤلفة التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط.
قال ابن الصلاح: "ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشتراط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة"[2].
وقال السيوطي: "صحيح ابن خزيمة على مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك"[3].
ج- صحيح ابن حبان :
وهو المسمى بـ "التقاسيم والأنواع".
وقد قيل :إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ،ابن خزيمة فابن حبان ، لكنه متساهل في التصحيح ، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم ، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحا كما قال الخازمي ،وذلك وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق [4]
د – صحيح ابن السكن [5] :
ويسمى ب " الصحيح " وب " السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلي الله عليه وسلم " وهو كتاب محذوف الأسانيد ، وقد جعله مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة [6]
هـ - المستدرك على الصحيحين للحاكم :
قال ابن الصلاح : " واعتنى الحاكم أبو عبدالله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على مافي الصحيحين ،وجمع ذلك في كتاب سماه " المسترك " أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرك الشيخين قد أخرجا عن رواته كتابهما ،أو على شرك البخاري وحده ،أو على شرط مسلم وحده ،وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرك واحد منهما .

---

[1] علوم الحديث ص: 17. أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة.. من تتمة ...الخ.
[2] علوم الحديث ص: 17 أي يكفي في تصحيح الحديث كونه... الخ كما بدل عليه السياق.
[3] تدريب الرواي 109/1.
(4) انظر تدريب الراوي 1-108 .
(5) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ، نزيل مصر (353 هـ).
(6) انظر تدريب الرسالة المسترقة ص:25.

وهو واسع الخطو في شرك الصحيح ،متساهل في القضاء به " [1] وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة ، وقيل إنه عاجلته المنية قبل إن يبيض أكثره،فلم يتيسر له تنقيحه .

قال بدر الدين بن جماعة : " إنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أوالصحة أو الضعف وهذا هو الصواب " [2]

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة ، وحكم عليها بما يليق بحاله فأقر الحاكم على تصحيح بعضها ، ولم يقره على بعضها الآخر ، فحكم عليها بالحسن أو الضعف والنكارة ، بل وحكم على بعضها بالوضع .

لكن بقي من أحاديث المستدرك أحاديث سكت عنها الذهبي ،وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها [3] .

3- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها :

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة ، كسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ،وسنن النسائي ، وسنن النسائي ، وسنن الدارقطني، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث ،ولا يكفي مجرد وجودها فيها ، لأن مؤلفيها لم يلتزما إخراج الصحيح وحده فيها .

أو ينص على صحتها أحد الأئمة ،وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح ، كما في سؤالات أحمد بن حنبل ، وسؤالات ابن معين وغيرهما ، فمثل هذا النص كاف في تصحيح الحديث [4]

4- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها :

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها وحكموا عليها بما يليق بحالها ، وبينوا مراتبها ،من الحسن أو الضعف أو الضعف أو النكارة أو الوضع.

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث ، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه ،فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمه عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها ، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع [5]

([1]) علوم الحديه ص:18 .

([2]) انظر التقييد والإيضاح ص : 3

([3])انظر التقييد والإيضاح ص :3

([4])راجع التعليقة رقم (1) صفحة 103 من هذا الكتاب.

([5]) ولا يعني ذلك انه لا ينبغي ان نبحث في أسانيدها أبدا ،بل إن ذلك من حق المتمكن في هذاالفن لا سيما اذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم . فلا بأس بالبحث والتحقيق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثي من الأحاديث بالوضع .

لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقربت معرفته / وليس ذلك لكل دعي متطفل . ويحسن بهذه المناسبة ان أنقل ما نقله السخاوي في (فتح المغيث) تعليقاً على كلام ابن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده ،قال السخاوي : " ولعل ابن السلاح اختار حسم المادة لئلا يتطرق اليه بعض المتشبهين ممن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدي للكشف منها ، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها:

وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل : الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين ان يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ،ورحل إلى المدائن والقرى ، وحصل أصولا، وعلق فروعا من كتب المسانيد والعلل وتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف ، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك .وأما إذا كان على رأسه طيلسان ، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان . أو من تحلى بلؤلؤة ومرجان. أو بثياب ذات ألوان ، فحصل تدريس حديث بالافك والبهتان ، وجعل نفسه لعبة للصبيان ،لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها-

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها.

وهي كثيرة جداً، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشمروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنفه الأئمة الأقدمون، وضاقت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث، فيتتبع ما فيه من الأحاديث، فيدرس أسانيدها. ويحكم عليها بما يليق بحالها، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية، لتكون ممن قال ففعل.

ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان وانه مع الجهالة آكل حرام . فان استحله خرج من دين الإسلام انتهى " انظر فتح المغيث للسخاوي 41/40/1.

طريقة دراسة الإسناد

فبما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي:

1- العدالة في الرواة .
2- الضبط في الرواة.
3- الاتصال في السند.
4- عدم الشذوذ في السند والمتن.
5- عدم العلة في السند والمتن .

فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها ، ليبني الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة ، وتعرف مرتبته .

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد ـ في ضوء ما تقدم ـ هو البحث في التراجم رجال الإسناد ، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم ،وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما .

كيفية إخراج الترجمة

مر بنا فيما سبق في بحث "أنواع الكتب المؤلفة في الرجال" أن أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب، أو في شمولها للرواة عامة، أو اقتصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة، أو على تراجم الثقات فقط، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك.

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراو من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة، أو ممن تكلم فيه، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها. ليسهل عليه – في ضوء تلك المعلومات- أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لدية أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر، وهكذا حتى يجده.

مثال لدراسة الإسناد عملياً

ولنمثل لذالك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو : قال النسائي "أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال: حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمر قال: لما فتح رسول الله –صلى الله عليه وسلم- مكة قام خطيباً فقال في خطبته: لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها".[1]

فهذا الإسناد فيه ستة أشخاص وهم:

1- إسماعيل بن مسعود.
2- خالد بن الحارث.
3- حسين المعلم.
4- عمرو بن شعيب.
5- شعيب (والد عمر)
6- عبد الله بن عمر (أي ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم، نقول: بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة، إذا فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم الكتب الستة هي:

1- تهذيب التهذيب لابن حجر.
2- تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً.
3- الكاشف للذهبي.
4- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم.

---

[1] سنن النسائي : 49/5.

ولنأخذ كتاب "تقريب التهذيب" ولنبدأ بإخراج الرواي الأول وهو:

1- إسماعيل بن مسعود: نفتش عن اسمه "إسماعيل" في حرف الهمزة، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (65/1) لكن اسمه "إسماعيل بن أبان" إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود فنجد في (74/1) اثنين كل منهما اسمه "إسماعيل بن مسعود" وهما: "إسماعيل بن مسعود الزرقي" الذي هو ابن مسعود الجحدري" لكن نستطيع أن نميز "إسماعيل بن مسعود" الذي هو شيخ النسائي بأنه "الجحدري" من أمرين: أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) لـ "الجحدري" ومعنى هذا الرمز أنه اخرج له النسائي في سننه، على حين أنه رمز لـ "الزرقي" بحرف (عس) ومعناه أنه أخرج له النسائي في مسند علي فقط. وثانيهما أنه قال عن (الزرقي) أنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ "حدثنا" وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن "الجحدري" إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي.

2- خالد بن الحارث: نفتش عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه "خالد" في (211/1) إلا أنه "خالد بن إياس" فنجد أول بعده بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها، وهو "خالد بن حارث الهجيمي" ولا يوجد من اسمه "خالد بن الحارث" غيره في رجال الكتب الستة.

3- حسين المعلم: نبحث عمن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في 173/1، هذا العنوان، "ذكر من اسمه الحسين، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على "حسين المعلم" في: 175/1 واسمه "حسين بن ذكوان المعلم" وكلمة "المعلم" تقال لمن يعلم الصبيان.

4- عمرو بن شعيب: نبحث عمن اسمه "عمرو" في حرف (العين) فنجد يف: 65/2 هذا العنوان "ذكر من اسمه عمرو بفتح أوله" فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده في "72/2، وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

5- شعيب (والد عمرو): نبحث عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في 351/1، وربما أننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد) فنجده في 353/1، قال عنه المؤلف: " شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو العاص، صدوق، ثبت، سماعه من جده".

6- عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص): نبحث عن اسمه "عبد الله" في حرف (العين) فنجد في 400/1 هذا العنوان: "ذكر من اسمه عبد الله" ثم نبحث عمن اسم أبيه "عمرو" فنجد "عبد الله بن عمرو بن العاص" في 436/1، وهو الصحابي المشهور.

البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راو خلال ترجمته، ولنأخذ الإسناد السابق نفسه مثالاً لذلك، ولنبدأ بـ (إسماعيل بن مسعود).

1- إسماعيل بن مسعود:

أ- قال عنه في التقريب : 74/1 (ثقة).

ب- وقال عنه في الكاشف : 128/1 (ثقة).

ج- وقال عنه في الخلاصة : ص36 (قال أبو حاتم : صدوق) وفي الحاشية: وقال النسائي (ثقة).

2- خالد بن الحارث:

أ- قال عنه في التقريب : 211/1 – 212 (ثقة ثبت).

ب- وقال عنه في الكاشف : 266/1-267 قال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة" وقال القطان: "ما رأيت خيراً منه ومن سفيان".

ج- وقال في الخلاصة : ص99-100: (قال النسائي: ثقة ثبت، قال القطان ما رأيت خيراً منه ومن سفيان).

3- حسين المعلم:

أ- قال عنه في التقريب: 175/1-176 (ثقة ربما وهم).

ب- وقال عنه في الكاشف: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة).

ج- وقال عنه في الخلاصة: (وثقة ابن معين وأبو حاتم).

4- عمرو بن شعيب:

أ- قال عنه في التقريب : 72/2 (صدوق).

ب- وقال عنه في الكاشف: 332/2: قال القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة.

ج- وقال عنه في الخلاصة: ص290: قال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وثقة النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه: وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

5- شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ- قال عنه في التقريب : 353/1 (صدوق).

ب- وقال عنه في الكاشف: 13/2 -14 (صدوق).

ج- وقال عنه في الخلاصة : ص167 (وثقة ابن حبان).

6- عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد الستة تبين لنا:

أ- أن الثلاثة الأول وهم: (إسماعيل ابن مسعود) و (خالد بن الحارث) و(حسين المعلم) كهلم عدول ضابطون، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم، ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب- وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

ج- وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن من لم يوثقه لم يعز ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة.

والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه. فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم.

د- وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح. لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو. رواها شعيب وجادة ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلاً.

البحث في اتصال الإسناد

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو : اتصال الإسناد، فنقول:

1- أما النسائي فقال: "أخبرنا" إسماعيل بن مسعود.

2- وأما إسماعيل بن مسعود فقال: "حدثنا" خالد بن الحارث.

3- وأما خالد بن الحارث فقال: "حدثنا" حسين المعلم.

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

4- وأما حسين المعلم فقال: عن عمرو بن شعيب.

و(عنعنته) هذه محمولة على الاتصال. لأن حسيناً ليس بمدلس أولاً، ويمكن لقاؤه بـ عمرو بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

5- وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه. فالإسناد لا زال متصلاً.

6- وأما شعيب بن محمد بن عبد الله، فقال "عن" عبد الله بن عمرو، وهنا الإشكال، لأن شعيباً. وصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين[1]، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل العنعنة على السماع لقلة تدليسه ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالإسناد متصل إن شاء الله.

---

[1] في رسالة له في المدلسين، اسمها: تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس. (نشرت هذا الكتاب دار الكتب العلمية في بيروت سنة 1984م) "الناشر".

البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتاً أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الإطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[1]. كما أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه [2].

والطريق على كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته قال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط [3].

وهذا كما ترى أمر صعب جداً، ولا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها.

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ "الحكم على الحديث" بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف، أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً.

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي:

1- إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات، أي عدول ضابطون، يعني أن رجال الإسناد رجال الصحيح، وإن كان بعضهم وهما "عمرو شعيب وأبوه شعيب" ليسا من أعلى رجال الصحيح، بل هما من أدنى رجال الصحيح.

2- لم يظهر لي – في حدود اطلاعي – شذوذ أو علة في سند هذا الحديث أو متنه.

مما تقدم أقول إن الحديث "صحيح" لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله وأعلم.

هذا وقد روى الحديث –غير النسائي- الإمام أحمد في مسنده [4]. وأبو داود في سننه [5]، وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

وقد قال الذهبي: "الحسن أيضاً على مراتب، فأعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح" [6].

استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله:

"صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد"

([1]) انظر علوم الحديث – معرفة الحديث المعلل ص: 81.

([2]) المصدر السابق ص: 82.

([3]) المصدر السابق ص: 82.

([4]) المسند :207/2.

([5]) سنن أبي داود – كتاب البيوع -293/3 – ح3547.

([6]) تدريب الراوي : 160/1.

مر بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث آنفاً أو إثباتاً أمر صعب جداً، لا يقوي عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد" ولا يتعجل فيقول "صحيح" أو "حسن" أو "ضعيف" لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث "صحيح" أو "حسن" ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، وسنده أقوى، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: "ضعيف" ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد".

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم الحاكم أبر الله، والحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" وغيرها، والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر في كشف الشذوذ والعلة، فتحرجوا من القول بأنه "صحيح" أو "حسن".

وقد قال علماء المصطلح إن المحدث إذا قال عن حديث "إنه صحيح الإسناد أو حسن الإسناد" دون قوله "صحيح أو حسن" قال ابن الصلاح:

"قولهم" هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد" دون قولهم" هذا حديث صحيح أو حديث حسن" لأنه قد يقال: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولا يصح، لكونه شاذاً أو معللاً، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله وأعلم" [1].

مثال آخر ليس في الكتب الستة

هذا مثال آخر لدراسة الإسناد، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة. هذا المثال من سنن الدارقطني وهو :

قال الدارقطني: "نا [2] عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي رواد، نا مروان بن سالم، عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي، فضلوا"[3].

كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة/ 306هـ وتوفي سنة/385هـ إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راو من رجال الكتب الستة. فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن، فهو بغدادي، إذن فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد، ونحن نعلم أن للخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم

---

(1) علوم الحديث: ص35.

(2) "نا" هذا مختصر من كلمة "حدثنا" وهو اصطلاح مشى عليه أكثر نساخ الحديث للاختصار.

(3) سنن الدارقطني – باب النوادر والأحاديث المتفرقة -146/4.

محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها، وهو "تاريخ بغداد" فنتناوله، ونراجع فيه في حرف "العين" فيمن اسمه "عبد الله" لنرى "عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال" فنجده في: 120/10.

1- عبد الله بن محمد سعيد الجمال: قال الخطيب "أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجمال".

وقال الخطيب: "أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات" ثم روى أنه مات سنة (323هـ).

2- هاشم بن الجنيد أبو صالح: لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان فعسى أن نعثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

3- عبد المجيد بن أبي رواد: قال عنه الذهبي في الميزان: صدوق مرجي كأبيه[1] وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره، وقال أبو داود ثقة داعية إلى الإرجاء. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال الدراقطني: لا يحتج به ويعتبر به. مات سنة (206هـ).

4- مروان بن سالم الجزري: قال عنه الذهبي في الميزان: قال أحمد وغيره: ليس بثقة، وقال الدراقطني: متروك، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم، منكر الحديث، وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها[2].

5- الكلبي (محمد بن السائب): أبو النضر الكوفي النسابة المفسر، قال عنه الذهبي في الميزان: عن ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني وغيره: كذاب، وقال الدارقطني وجماعة متروك[3].

وقد لخص أمره ابن حجر في "التقريب" فقال: "متهم بالكذب، ورمي بالرفض"[4].

6- أبو صالح (باذام) مولى أم هانئ: تابعي: قال عنه الذهبي في الميزان: ضعفه البخاري، وقال النسائي: باذام ليس بثقة، وقال ابن معين :ليس به بأس[5]. وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكني أولاً فتجده في الميزان 538/4.

وقد لخص الحافظ في التقرب القول فيه فقال: "ضعيف مدلس" [6].

7- أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي: صحابي مشهور.

الحكم على هذا الحديث أما الراوي الأول فهو ثقة، وأما الثاني فلم نجده. وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء، وأما الرابع فمتروك الحديث متهم بالوضع، وأما الخامس فمتهم بالكذب، ورمي بالرفض، وأما السادس فضعيف مدلس.

مما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع "المتروك" لأن في إسناده متروكين، ومن اتهم بالكذب، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف.

الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ

([1]) ميزان الاعتدال : 648/2.
([2]) المصدر السابق: 90/4.
([3]) المصدر السابق : 559/3.
([4]) تقريب التهذيب : 163/2.
([5]) ميزان الاعتدال : 296/1.
([6]) تعريب التهذيب: 1-93.

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بـ "كتب العلل" وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذكر بذلك طرقها، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها، وذلك مثل كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم، وهو مرتب على الأبواب "العلل" للدارقطني، وهو مرتب على المسانيد.

وقد ينهج بعض المؤلفين في "العلل" نهجاً آخر، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع، لأنه لم يلقه، وذلك كالإمام أحمد في كتابه "العلل ومعرفة الرجال" فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث.

لكن هل صنف العلماء كتباً خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟ والجواب عن ذلك أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات – والله أعلم- لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل، ولذلك كثيراً ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه مخالف للأول، وهو أثبت وأوثق منه، والحقيقة أن المعلل أعم من الشاذ. فالشذوذ نوع من العلل كالاضطراب والقلب. والله وأعلم.

وهذه أشهر المصنفات في العلل:

1- علل الحديث لابن أبي حاتم.
2- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.
3- العلل لابن المديني.
4- العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.
5- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد

1- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

2- ينتبه بشكل خاص – لكشف اتصال السند أو انقطاعه – إلى ما يلي:

أ- مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

ب- تراجم المدلسين لاسيما إذا عنوا ولم يصرحوا بالسماع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم. مثل: "أن فلاناً سمع من فلان" أو "أن فلاناً لم يسمع من فلان".

3- يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة. سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط. وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب- تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد. وكيفية العمل بهذا التعارض.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل. وهل له اصطلاح خاص فيها؟

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة.

هـ - أقوال الأقران في بعضهم.

4- ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

5- استحسان الاكتفاء – في الحكم على الحديث- بقول الباحث: "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد".